شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الأمن المتواطئ.. من المسؤول؟

يبدو أن القائد العام للقوات المسلحة، وهو رئيس الوزراء أيضاً، قد اقتنع أخيراً بأن مكافحة الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة المتواصلة في بلادنا تحتاج إلى إحداث تغييرات جذرية في وزارتي الداخلية والدفاع تشتمل خصوصاً على إبعاد ضباط كبار لا يتحلون بأهم ما يتعين أن يتصف به ضباط الأمن، وهو الوطنية والنزاهة.

صحيفة "الحياة" اللندنية نقلت أمس عن مصدر أمني محلي معلومات أفادت بوجود خطة لتسريح عدد من كبار الضباط في الجيش والشرطة توفرت معلومات عن تورطهم في الخروقات الأمنية في بغداد وعدد من المحافظات في الأسابيع التي سبقت انعقاد قمة بغداد.

حتى الناس العاديّون من رواد المقاهي وركاب السيارات العمومية كانوا يرجحون ضلوع مسؤولين في أجهزة الأمن والدفاع في أعمال الإرهاب والجرائم التي تنفذها عصابات الجريمة المنظمة. ووراء هذا التحليل الشعبي فكرة بسيطة تقول: من غير المعقول أن ينجح الإرهابيون المرة تلو الأخرى في تمرير أكثر من عشر سيارات مفخخة وشحنات متفجرة عبر نقاط التفتيش في يوم واحد وتفجيرها في ساعة واحدة في مناطق مختلفة من دون أن يكون هناك دعم من عناصر في الأجهزة الأمنية للإرهابيين، ومن غير المعقول أن تكرر عصابات الجريمة والجماعات الإرهابية هجماتها المسلحة على الأسواق والدوائر الحكومية بالأسلوب نفسه من دون تواطؤ من جانب عناصر في أجهزة الأمن.

كثير من القضايا التي عرضت على القضاء، بما فيها قضية حماية نائب رئيس الجمهورية الملاحق طارق الهاشمي، أثبتت أن التعاون والتواطؤ مع الإرهابيين قائم بالفعل على أعلى المستويات.

الآن يتجه القائد العام للقوات المسلحة لتدارك الأمر، كما يُفترض، بتنفيذ قرارات هيئة المساءلة والعدالة لتسريح مئات الضباط بسبب انتمائهم السابق الى حزب البعث، كما جاء في تقرير "الحياة". والقائد العام كان هو أول من أعلن قبل أسبوعين عن تورط عددٍ من الضباط في آخر سلسلة تفجيرات إرهابية شملت اثنين وعشرين موقعاً في العاصمة وخارجها.

هل يكفي أن يُسرّح القائد العام ضباطه الخونة ؟ وهل ستذهب دماء الضحايا هدراً؟

بالتأكيد لن يكفي ان يقوم القائد العام بتسريح عدد من الضباط المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة، ولن يكفي أن ينقل عددا آخر منهم الى مراكز وأجهزة غير مراكزهم وأجهزتهم الأمنية الحالية. فالمطلوب إعادة نظر جذرية في هيكلية أجهزة الأمن والمخابرات والشرطة والجيش.

نعرف جميعاً أن المناصب والمراكز في هذه الأجهزة وُزعت على الضباط لا على أساس الوطنية والنزاهة والمهنية وإنما وفقاً لاعتبارات المحاصصة الطائفية والحزبية والعشائرية والمناطقية. وكثير من هذه المناصب والمراكز أنيط ليس فقط بضباط من النظام السابق ضالعين في قمع الشعب العراقي، وإنما أيضا بعناصر لا تتحلى بأي كفاءة، وكل "ميزتها" أنها موالية لهذا الحزب أو ذاك الشخص (ضباط الدمج وغيرهم).

القائد العام نفسه يتحمل مسؤولية رئيسة عن وجود الضباط غير المؤهلين وضباط النظام السابق في المناصب والمراكز الخطيرة التي تبوؤوها، مما مكنهم من التعاون والتواطؤ مع الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، فهو لم يجد ضيراً في توظيف عناصر الأمن من النظام السابق ماداموا ينفذون له ما يريد، أو هكذا بدا له. وعلى سبيل المثال فإن هيئة المساءلة والعدالة كانت قد أصدرت قبل سنتين قائمة بأسماء ٣٧٦ ضابطاً في الجيش والشرطة والاستخبارات مقررة تسريحهم لشمولهم بإجراءات اجتثاث البعث، لكن قرارها لم يؤخذ به، ولا بد أن القائد العام هو المسؤول الأول عن عدم تنفيذ قرار المساءلة، فالتساهل مع عناصر أمن النظام السابق الضالعين في القمع أعطى النتيجة التي نأمل أن يكون السيد المالكي قد ندم عليها.

الـ "أي دي إي ٦٥١" جهاز وهمي لا يكشف المتفجرات

أجهزة الكشف عن المتفجرات

كان يوم ٢٠ آذار ٢٠١٢ من أكثر أيام العراق دموية خلال الشهر، حيث وقع خمسة عشر انفجارا في عشر من مدن البلاد بضمنها كركوك و بيجي و بعقوبة و الموصل و الفلوجة و كربلاء و الحلة بالإضافة الى العاصمة بغداد ، ما أدى الى سقوط ما لا يقل عن ٥٠ شهيدا و عشرات الجرحى.

□ ترجمة المدى

ففي بغداد انفجرت سيارة مفخخة خارج مبنى وزارة الخارجية، كما وقع انفجار آخر قرب إحدى الكنائس في منطقة المنصور بالإضافة إلى انفجار وسط بغداد، و جرت محاولة اغتيال رئيس مجلس محافظة بغداد من قبل احد الانتحاريين. فيما بعد أعلنت منظمة الظل لتنظيم القاعدة في العراق – دولة العراق الإسلامية – مسؤوليتها عن تلك الهجمات و ادعت بأنها كانت تحاول عرقلة انعقاد القمة العربية في بغداد مما سيقوض الحكومة العراقية الحالية و يجعل الصحافة تنشغل بتغطية الحدث مما يعطي انطباعا بان العراق بلد يفتقر إلى الاستقرار .

إن احد أسباب نجاح الإرهابيين في تفجير هذا الكم الهائل من السيارات و العبوات الناسفة و تمريرها عبر نقاط التفتيش الكثيرة المنتشرة في بغداد،هو اعتماد القوات الأمنية بشكل كامل على جهاز كشف المتفجرات الوهمي.

في عام ٢٠٠٧ قامت وزارة الداخلية العراقية بشراء أجهزة كشف المتفجرات (أي دي إي- ٦٥١) من شركة (أي تي سي إس) البريطانية. كان شكل الجهاز جذابا لدرجة انه يبدو حقيقيا. كما ادعت الشركة المصنعة أن بإمكان هذه الأجهزة كشف الأسلحة و الاعتدة و المخدرات و انواع من الفطريات و جسم الإنسان و العاج و انها ليست بحاجة الى بطاريات لكي تعمل ، و ان كل ما تحتاجه هو ان يقوم مستخدمها بتحريك ساقيه للأعلى و الأسفل لكي يولد الطاقة الكهربائية المطلوبة لتشغيلها. قام الاميركان فورا بتحذير العراقيين من ان صفقة شراء تلك الأجهزة كانت مضيعة كبيرة للمال الا ان العراقيين لم يعيروا اهتماما لذلك التحذير.

في عام ٢٠٠٩ ، بدأت الحكومة البريطانية بالتحقيق مع الشركة المصنعة، و في ٢٠١٠ تم اعتقال صاحب الشركة بتهمة الاحتيال ، و منع بيع المزيد من تلك الاجهزة. من جانبه بدأ المفتش العام في وزارة الداخلية بالنظر في المسألة، و في تشرين الاول ٢٠١٠ أقر بان هذه الأجهزة لا تعمل و لا نفع منها. لم يتمكن العراقيون من فعل شيء حيال ذلك لأن وزير الداخلية حينها جواد البولاني استخدم المادة ١٣٦ (ب) من الدستور لإيقاف التحقيق في هذه القضية. في آذار ٢٠١١ ، كشف المفتش العام لوزارة الداخلية بان ما يقارب ٧٥ ٪ من القيمة البالغة ١٢٢ مليون دولار المصروفة على اجهزة كشف المتفجرات قد ذهبت كرشاوى الى مسؤولين عراقيين، مما ادى الى اعتقال رئيس قسم المتفجرات في وزارة الداخلية الذي لم يكن بالمستطاع اعتقاله لولا ترك البولاني لمنصبه بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار ٢٠١٠ .

بالرغم من كل ذلك، مازلنا نرى أجهزة كشف المتفجرات (أي دي إي -٦٥١) في نقاط التفتيش في كل مناطق بغداد .

هذا هو مجرد نموذج بسيط من فساد مؤسسات الدولة السائد في مختلف انحاء العراق، لكنه فساد من النوع الكبير الذي يسبب الألم و المتاعب لأن المئات من المواطنين قد دفعوا حياتهم ثمنا لاستخدام هذه الاجهزة الوهمية . اذن فليس عجيبا ان المتمردين مازال بإمكانهم القيام بالتفجيرات في أنحاء العراق .

عن : أفكار عن العراق

كوبلر: ملتزمون بتقديم الدعم بشأن كركوك

□ بغداد / المدى

مارتن كوبلر

أكدت الأمم المتحدة، أمس، التزامها بحل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين مكونات محافظة كركوك، فيما دعت حكومة كركوك من جانبها الى حل الخلافات العالقة وإجراء انتخابات مجلس المحافظة.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر في مؤتمر صحافي عقده في مبنى محافظة كركوك إن "الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم والمشورة وتقريب وجهات النظر بين جميع الكتل السياسية وفق مبادئ الحوار والتوافق والتوازن والعدالة".

وأضاف كوبلر أنه "ناقش عددا من المواضيع مع محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم ورئيس المجلس حسن توران ونائب محافظ كركوك راكان سعيد، بينها إجراء الانتخابات الخاصة بمجلس محافظة كركوك"، مؤكدا أن "حل القضايا المتنازع عليها ستذلل العقبات في وجه إجراء الانتخابات المحلية بالمحافظة". من جانبه، أكد محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم أن "إجراء الانتخابات في كركوك سيعزز العملية الديمقراطية في المحافظة وخطط الإدارة في تأدية مهامها في تنفيذ المشاريع"، داعيا لـ"توحيد الجهود الجميع لتقديم أفضل الخدمات لأهالي كركوك خاصة أنها تشهد نهضة عمرانية".

وشدد محافظ كركوك على أهمية الوصول إلى "إجراء انتخابات محلية تعزز العملية الديمقراطية في العراق وتعزز خطط الإدارة في تأدية مهامها في تنفيذ المشاريع ونقل المحافظة لمرحلة أكثر ازدهارا وتطورا وانسجاما بين جميع مكوناتها أساسها الثقة والعمل المشترك بين جميع أهالي المحافظة".

ولفت كريم الى أن "الأوضاع الأمنية في كركوك تتجه نحو التحسن بمساهمة القوات الأمنية وتعاون مواطني المحافظة ورغبتهم بتعزيز الأمن والاستقرار وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ومتطلبات العيش الكريم عبر مشاريع خدمية تشهدها المحافظة في مجال الماء والصحة والتربية والتعليم والتي ستنقل المحافظة إلى مرحلة متقدمة". وتم تشكيل مجلس محافظة كركوك عقب سقوط النظام السابق في شهر نيسان من العام ٢٠٠٣، من ممثلي القوميات الرئيسية الأربع في كركوك، مع مراعاة حالة التوافق بغرض تنظيم أمور المحافظة وملء الفراغ الإداري والتشريعي فيها. وأكمل المجلس دورته الأولى مع انجاز العملية الانتخابية التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥، والتي تضمنت التصويت لانتخاب الجمعية الوطنية المؤقتة بالإضافة إلى التصويت لانتخابات مجالس المحافظات في عموم البلاد.

سؤال حيّر المواطن : من أين جاءت الكهرباء خلال قمة بغداد ؟

الوزارة : اعتدال الجو وفر تجهيزا أعلى...ومفتش الكهرباء يعدنا بصيف شبيه بسابقه !

□ بغداد / وائل نعمة

أفضل ما قدمته القمة إلى البغداديين المحاصرين خلال الأسبوع الماضي كان تحسن الطاقة الكهربائية،وتساءل المواطنون عن سبب الاستقرار النسبي والوفرة في الكهرباء في وقت لم يشهدوا تحسنا واضحا خلال السنوات الماضية .البعض اعتقد بأنها من ضمن سياسية "اكسر واجبر" التي استخدمها الحكومة في فترة انعقاد اعمال القمة العربية حتى لايتململ الجمهور من البقاء في البيت دون عمل و اتصالات ، بينما فريق اخر عزا السبب الى توقف العمل في الكثير من المؤسسات الحكومية بعدما عطلت الحكومة الدوام اسبوعا ما ادى الى تحويلها الى الاحياء السكنية.

وزارة الكهرباء من جانبها اكدت ان أسباب ارتفاع ساعات تجهيز المواطنين بالطاقة إلى دخول عدد من الوحدات التوليدية للعمل واعتدال درجات الحرارة، فيما أكدت أن الشهر الحالي والمقبل سيشهدان ارتفاع معدل تجهيز المواطنين بالطاقة.

وقال وزير الكهرباء العراقي كريم عفتان الجميلي في بيان صدر، يوم امس ، وتلقت "المدى " نسخة منه إن "بغداد والمحافظات العراقية الأخرى شهدت زيادة في ساعات التشغيل للطاقة الكهربائية ابتداء من الأسبوع الماضي"، عازيا السبب إلى "دخول عدد من الوحدات التوليدية إلى الخدمة بعد إعادة تأهيلها وصيانتها،و اعتدال درجات الحرارة و قلة الطلب".

وأضاف الجميلي أن "وحدات توليدية أخرى ستدخل إلى الخدمة خلال شهر نيسان الحالي وأيار المقبل، ستساهم في زيادة ساعات تجهيز الطاقة"، مشيرا إلى أن "المواطن العراقي هو شريك لوزارة الكهرباء، وان تعاونه معها من خلال ترشيد الاستهلاك، وعدم التجاوز على الشبكة الكهربائية يكون ذو مردود ايجابي على تجهيز الطاقة الكهربائية". حديث الوزارة كما يقول المواطن حيدر محمد موظف حكومي مكرر ، فقد اكد عفتان الوزير الجديد حينها في شهر تشرين الثاني من العام الماضي بعد شهر من استيزاره الكهرباء بعد سلسلة الإقالات والاستقالات والصفقات المريبة في هذه الوزارة "المنحوسة، بأنها –وزارة الكهرباء- ستحاسب بشدة من يهدر ميغا واطا واحدا من الطاقة الكهربائية الوطنية، لافتا إلى أن تجهيز الكهرباء وصل إلى أكثر من ١٢ ساعة يوميا.

وقال عفتان إن "الوزارة حددت بعض النقاط للنهوض بمنظومة الكهرباء الوطنية، منها السيطرة على عملية النقل بالكامل وتقليل الضياعات ومتابعة مراكز السيطرة على الأحمال وضبط الترددات"، مؤكدا على "المحاسبة الشديدة لمن يقوم بتضييع ميغا واط واحد من المنظومة الوطنية الكهربائية وبدون إنذار".

وأوضح الوزير أن "تجهيز الكهرباء وصل إلى مستوى مناسب تجاوز ١٢ ساعة يوميا"، مشددا على ضرورة "تحقيق العدالة في بناء المحطات وتوزيعها وفقاً لنسبة الطلب ومعادلته بكميات الإنتاج".مؤكدا على "ضرورة عمل جميع الوحدات التوليدية بكامل طاقتها خلال الصيف المقبل"، لافتا إلى أن "الوزارة ستلبي جميع الاحتياجات من قطع الغيار والمواد الداخلة في إعمال صيانة وتأهيل المحطات الكهربائية". وعلى ما يبدو ان الوزارة اختارت التوقيت المناسب لإطلاق هذه التصريحات، كما يقول حيدر في هذا الشهر كما فعلت في العام الماضي.

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني اعلن، في الـ٢٥ من آذار الحالي إن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية لدول الجوار خلال العام المقبل٢٠١٣ "، مبينا أن "إنتاج الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط ، وستصل خلال العام المقبل إلى ٢٠ الف ميغا واط. وأعلنت وزارة الكهرباء،مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم .تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

من جانبه يقول مفتش وزارة الكهرباء علاء رسول ان الارقام التي تتحدث عنها الوزارة لا يمكن تحقيقها. رسول اكد يوم امس لـ"المدى " ان كميات التجهيز والحديث عن تصدير الكهرباء في عام ٢٠١٣ مشروط،ولا يمكن تحقيقه بدون اكمال عقود تأهيل محطات التوليد ، التي نراها غير ممكنه خلال هذه الفترة.

المفتش العام يشدد على ان الوقود من اهم الاشكاليات التي تعيق اكمال تأهيل المحطات ، لافتا الى ان معدلات تجهيز الطاقة خلال هذا الصيف ستكون مقاربة للصيف الماضي ،مشككا في الوقت نفسه من تجهيز المواطنين خلال صيف ٢٠١٣ لمدة أربع وعشرين ساعة بسبب ان توفير الطاقة يعتمد على ثلاثة ركائز أساسية وهي الانتاج والنقل والتوزيع . وينتقد احد اعضاء لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب تصريحات وزارة الكهرباء ، مؤكدا ان المشاريع الوزارة في زيادة الانتاج في ادنى معدلاتها.

النائب عدي عواد شدد في حديثه مع "المدى " يوم امس ان انتاج الطاقة الحالي لم يتجاوز في احسن الاحوال الاربعة الاف ميكا واط،ولن يتحقق حديث رئيس الوزراء والشهرستاني مع نسب انجاز لاتتعدى الـ٣٠٪ من اعادة تأهيل الوحدات الكهربائية.

عواد رئيس اللجنة التحقيقية البرلمانية المكلفة بمتابعة ملفات الكهرباء يرفض طريقة ادارة ملف الكهرباء في الوزارة التي يقول عنها "تهتم بالجانب الدعائي والاعلامي بدل العمل الحقيقي،والشهرستاني يحث جميع المسؤولين في الوزارة على الحديث عن قدرة توفير التسعة آلاف ميكا واط خلال الصيف القادم ،على الرغم من عدم وجود الامكانيات لتحقيق الانتاج المزعوم@>.

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط من العام ٢٠١١، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.

ويستورد العراق حاليا الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ١٠٠٠ ميغاواط عبر ثلاث خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا .

يذكر أن العراق يعاني نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون